نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية
بين حتمية مدرسة التبعية ومنطق الخصوصية التاريخية

د. سهى حمزاوي
جامعة خنشلة – الجزائر

الملخص:

أحدث التقدم التكنولوجي تغيرات اجتماعية واسعة ومعقدة أدت إلى تطوير وسائل الاتصال، وظهور التمايز الثقافي للطبقات الاجتماعية والجماعات الحضرية والريفية. وموازاة مع هذا التقدم التكنولوجي اتسع الحديث عن آليات نقل التكنولوجيا، واختلفت آراء المفكرين والمنظرين حول طبيعة هذه التكنولوجيا المستوردة، ومدى تأثيرها على النظام الاجتماعي والاقتصادي للدول النامية. ونظرا لما تتمتع به هذه الدول النامية من خصائص بنائية وثقافية ترجع بالأساس إلى خصوصيتها التاريخية، فإن التصور النظري يفرض الاعتماد على منطق الخصوصيات التاريخية والثقافية لفهم واقع التنمية التكنولوجية وعرض آليات التطوير التكنولوجي داخل المؤسسات الصناعية في ظل المستجدات العالمية الراهنة وما تتسم به من تحول سريع في مختلف المجالات بدلا من نظرية التبعية التي تنظر إلى التنمية كعملية اجتماعية تتضمن عدة متغيرات سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وتكنولوجية تؤكد من خلالها على أن مسألة تبني التكنولوجيا الحديثة من شأنها تعميق التبعية وزيادة الفجوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

لهذا يأتي هذا المقال بغرض إبرازا أكثر المقاربات النظرية توافقا وتماشيا مع طبيعة وخصوصية المجتمعات النامية التي عملت على استقدام التكنولوجيا الحديثة للنهوض باقتصادها وتطويره. وللكشف عن أهم الانعكاسات التي فرضها تحويل التقنية في ظل ما يعرفه العالم من تحولات معتبرة في جميع المجالات.

Abstract :

Technological progress created wide and complicated social changes that have led to the development of means of communication, and the emergence of cultural differentiation of the social classes and urban and rural communities. Parallel with this technological progress widened to talk about the mechanics of the transfer of technology, thinkers and theoreticians had divergent views about the nature of this imported technology, and their impact on the social and economic system for developing countries . and given the developing countries of structural and cultural characteristics due to the historical specificity , the conceptual visualization forces rely on historical and cultural specifities to understand the reality of technological development , and show the mechanics of it within the industrial institutions in the current global development , and

their rapid transformation in various fields instead of dependency theory which views the development as a social process that includes several political , economic ,social and technological variables it underlines a matter of embracing modern technology that would deepen and increasing the gap between the developed and underdeveloped countries . that's why this article comes to highlight more theoretical approaches compatible and consistent with the nature and specificity of developing societies Developing communities that have worked on bringing modern technology to advance its economy and its development to detect the most important reflections imposed by technical transfer in the world of significant transformations in all areas.

مقدمة:

يكشف تحليل التراث السوسيولوجي خلال الآونة الأخيرة، عن مدى اهتمام المتخصصين في علم الاجتماع بقضية التكنولوجيا والنتائج المترتبة عنها، لاسيما في مجتمعات العالم الثالث، وإن كان هذا الاهتمام يلقى مشاركة كبيرة من قبل العديد من باحثي العلوم الاجتماعية الأخرى مثل: الاقتصاد والتاريخ والسياسة وعلم النفس والتربية.

ويأتي هذا الاهتمام كنتيجة طبيعية للجهد المشترك بين المتخصصين في هذه العلوم، وأيضا العلوم الطبيعية الأخرى، التي تهتم بدراسة قضايا التطور والتقدم من كافة جوانبه في العالم الثالث، وذلك عن طريق تضافر الجهود وتقارب وجهات النظر والتصورات النظرية والميدانية، أو ما يعرف باستخدام المداخل المشتركة والمتعددة. Inter-Disciplinary Approaches

وقد أحدث التقدم التكنولوجي تغيرات اجتماعية معتبرة أدت إلى تطوير وسائل الاتصال، وظهور التمايز الثقافي للطبقات الاجتماعية والجماعات الحضرية والريفية.

وموازاة مع هذا التقدم التكنولوجي اتسع الحديث عن آليات نقل التكنولوجيا، واختلفت آراء المفكرين والمنظرين حول طبيعة هذه التكنولوجيا المستوردة، ومدى تأثيرها على النظام الاجتماعي والاقتصادي للدول النامية.

وقد أثار تبني كثير من المجتمعات النامية لإستراتيجية تنموية ترتكز على نقل التكنولوجيا اهتمام وتساؤل العديد من المفكرين والمنظرين، وفتحت المجال أمام الأبحاث والدراسات بمختلف اتجاهاتها الفكرية، فجاءت الآراء متباينة ومختلفة تهدف إلى معالجة مجموعة من النظريات تندرج ضمن النظريتين البارزتين: البنائية الوظيفية والماركسية، أي الاتجاهين: المحافظ والراديكالي وامتداداتهما أو بدائلهما.

إن معالجة التكنولوجيا الحديثة ونقلها في ظل التغيرات العالمية الجديدة؛ تستوجب منا الرجوع إلى مختلف الاتجاهات والأطر النظرية، ومحاولة إسقاطها على الواقع الاجتماعي باعتبار أن النظرية الاجتماعية تشكل إطارا مرجعيا لدراسة الظواهر الاجتماعية المختلفة.

وعليه تأتي هذه الدراسة بغرض تحليل إشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية تحليلا سوسيولوجيا مستفيضا من خلال ربطها بالسياق التاريخي الذي أنتجها في الماضي، ثم تفسيرها دون عزلها عن السياق الاجتماعي الذي نشأت فيه. الأمر الذي يتضح لنا من خلال مناقشة العناصر الآتية:

1. مفهوم التكنولوجيا:

يتصف مفهوم التكنولوجيا في الفكر الاجتماعي والاقتصادي بالكثير من الغموض، حيث لا يوجد تعريف موحد متفق عليه، بيد أن التوصل إلى تعريف شامل للتكنولوجيا لا يزال قيد البحث العلمي من جانب باحثي علم الاجتماع الذين تتعدد مداخلهم في دراسة التكنولوجيا، فتارة يتم معالجتها كمشكلة اجتماعية، وتارة كمنتج ثقافي يرتبط بكافة الأنساق الفرعية للمجتمع.

ويمكن تحديد المفهوم من خلال التطرق إلى:

أ- مفهوم التكنولوجيا لغة:

التكنولوجيا كلمة مركبة من أصل يوناني، تنقسم إلى شقين: " **Techno** " والتي تعود إلى فعل قديم يعني: الفن أو الإتقان، أو التصنيع. و" **Logos** " وتعني: الدراسة العلمية المعمقة للفنون.

وقد أصبحت تدل تلقائيا على كيفية الإنتاج. ومنه تشير التكنولوجيا من الناحية اللغوية إلى " الدراسة الرشيدة للفنون وعلى وجه الخصوص الفنون الصناعية " (سعدي،1992،18)

أما في اللغة الفرنسية **Technologie** فتعني: " الدراسة الفعلية للفنون وخاصة الصناعية منها، أو الدراسة الرشيدة للتقنيات أو علم أساليب الصناعة ". (AL KAMEL ,1997,1302)

كما عرف لفظ التكنولوجيا في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية كما يأتي:

" يقصد بالتكنولوجيا بمعناها الواسع جانب الثقافة المتضمن المعرفة والأدوات التي يؤثر بها الإنسان في العالم الخارجي ويسيطر على المادة لتحقيق النتائج العلمية المرغوب فيها. وتعتبر المعرفة العلمية التي تطبق على المشاكل العملية المتصلة بتقديم السلع والخدمات جانبا من التكنولوجيا الحديثة " (بدوي،1982،422)

ب- التعاريف الاصطلاحية:

يشير محمد عاطف غيث في تعريفه للتكنولوجيا على أنها: " المعرفة المنظمة التي تتصل بالمبادئ العلمية والاكتشافات، فضلا عن العمليات الصناعية، ومصادر القوة، وطرق النقل، والاتصال الملائمة لإنتاج السلع والخدمات... " (غيث،1995،485)

كما جاءت في كتاب " التنمية التكنولوجية " عدة تعاريف للتكنولوجيا أهمها:

1. " هي التطبيق العملي للاكتشافات العلمية والاختراعات وخاصة في مجال الصناعة التي يتمخض عنها البحث العلمي". أما فهد العبيد، فقد عرفها على أنها: " مجموعة المعارف والخبرات، والمهارات المتاحة والمتراكمة، والمستنبطة المعنية بالآلات، والأدوات، والسبل

والوسائل، والنظم المرتبطة بالإنتاج، والخدمات الموجهة، من أجل خدمة أغراض محددة للإنسان والمجتمع... " (العبيد،1989،19)

2. وعرفت في موضع آخر على أنها: " المجموع الكلي للمعرفة المكتسبة والخبرة المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات في نطاق نظام اجتماعي واقتصادي معين، من أجل إشباع حاجة المجتمع التي تحدد بدورها كم ونوع السلعة أو الخدمة " (فينان،1986،26)
3. ويرى آخرون بأنها: " تطبيق للمعارف العلمية والعملية المحصل عليها، استعمال التقنيات، المعدات والأساليب اللازمة في تصميم وتطوير وتصنيع المنتجات، والخدمات وفي عمليات التسيير، واتخاذ القرارات المناسبة " (حمداوي،2004،164)
4. ويمكن تعريف التكنولوجيا كذلك على أنها: " المعرفة Know How التي تطبق على العلوم الأساسية، أو لتطوير المنتجات والعمليات التشغيلية الحالية لتقابل احتياجات جديدة" (ماضي،2003،08)

يتضح من خلال عرض التعاريف السابقة للتكنولوجيا أن هذه الأخيرة تعتمد على مجموعة الخبرات والمعارف المكتسبة، وطريقة توظيفها لحيازة تكنولوجيا جديدة، بالاعتماد على خبرة المهندسين والعلماء، وعلى السياسة العلمية والتنظيمية، وهذا ما يتمثل في الارتباط القائم بين مكونات التكنولوجيا والنشاط العلمي.

2. مفهوم نقل التكنولوجيا:

يدل نقل التكنولوجيا على مرور هذه الأخيرة من جماعة إلى أخرى. أي عندما " تنتقل التكنولوجيا من منطقة إلى أخرى تستقبل وتطبق هذه التكنولوجيا، سواء قامت بتطبيقها كما هي، أو قامت بإدخال بعض التعديلات عليها " (عوض سيد،1996،18)

كما يمكن إطلاق تعبير نقل التكنولوجيا على تلك " العملية التي تمكن شركة ما أو بلد ما من الاستفادة من التكنولوجيا المنتجة، خارج تلك الشركة أو ذلك البلد. والتحويل التكنولوجي صنفان كما يبين ذلك (Wisner–1985) وهما: التحويل الجزئي، ويقتصر على نقل التجهيزات التقنية، والآلات والمكائن، والتحويل الشامل أو الكلي، ويشمل علاوة على التجهيزات التقنية والآلات، والمكائن، الأساليب الإدارية، والتنظيمية، وطرق التدريب " (مقداد،1992،97).

وقد يكون النقل:

1- بين الجماعات المنتمية إلى نفس الدولة وهذا ما يبينه التعريف الآتي: " يوجد نقل للتكنولوجيا عندما تصبح مجموعة من الأفراد تنتمي إلى هيئة ما قادرة في ظروف مواتية على القيام بالعديد من الوظائف المرتبطة بفن معين، وذلك إذا توافرت ظروف بعينها " (سعدي،1992،26)

2- نقل متبادل في اتجاهين (أخذ وعطاء) وهدا النوع يكون بين الدول المتقدمة والمتكافئة صناعيا بهدف زيادة كمية الإنتاج وتطوير نوعيته.

3- نقل باتجاه واحد (استيراد وتصدير) وهو عادة ما يكون بين الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية التي تفتقر إلى التكنولوجيا، والهدف من هذه العملية هو اكتساب التقنيات الحديثة لخدمة مجتمع هذه الدول.

إن التعاريف السابقة تبين عمومية الظاهرة، إذ تتم في عدة اتجاهات، الأمر الذي يجعلنا نركز في هذه الدراسة على النقل الذي يتم بين الدول الصناعية المتقدمة، والدول المتخلفة صناعيا، نظرا لأن التكنولوجيا ليست موزعة على خريطة العالم بالتساوي، ومتمركزة في الدول المتقدمة من جهة، ولحصر عملية نقل التكنولوجيا بأكبر قدر ممكن من الدقة والوضوح من جهة ثانية.

وقد سبق وأن أشرنا إلى أن التكنولوجيا تتضمن مجموعة من المعارف الفنية، بمعنى أنها تشمل وصف التقنيات وتاريخها، وتطوير التقنية، وطرق تداولها. وطبقا لهذا التعريف يكون من الأفضل استخدام تعبير " نقل التقنية " بدلا من " نقل التكنولوجيا "، لاسيما وأنه من الصعب أن يكون هناك نقل للتكنولوجيا إلا عبر مرحلة طويلة من نقل التقنيات، باعتبار أن التقنية هي نتاج تطبيقي تم التوصل إليه بطرق تجريبية آو نظرية. غير أن بعض الاقتصاديين يبررون شيوع استخدام " نقل التكنولوجيا " بديلا عن " نقل التقنية " بأن التكنولوجيا هي العلم الذي يتناول دراسة التقنيات.

وانطلاقا من ذلك فإنهم يعرفون نقل التكنولوجيا بأنه: " تحويل لمادياتها (المواد المصنعة،السلع الرأسمالية، أعمال التصميم والتنفيذ ودراسات الجدوى)، والمعارف والخبرات والمهارات المتصلة بها من دولة إلى أخرى". (السبع،2000،172)

3. الجوانب الاجتماعية والثقافية للتكنولوجيا:

إن التكنولوجيا ليست مجرد شيء قابل للتحويل والمراقبة حسب الإرادة والمبتغى، وليست كذلك مجرد آلات ومعدات آلية محايدة بالإمكان نقلها إلى أي مكان واستعمالها من طرف أي شعب، فالمسألة بعيدة كل البعد عن ذلك، فقد أظهر لنا الواقع أن التكنولوجيا تتشكل إلى جانب العناصر المادية من جوانب أخرى اجتماعية وثقافية تعكسها هيئة من القيم المرتبطة ارتباطا وثيقا بنمط الإنتاج الذي تولت فيه تلك التجهيزات في حقبة تاريخية معينة. (العقبي،2005،130)

وعليه يبرز الفعل التقني كفعل اجتماعي أوجده المجتمع وطبعه بخصوصيته النفسية الاجتماعية والاقتصادية. ومهما كانت البيئة التي تنتقل إليها التكنولوجيا، تبقى دوما لصيقة وجزء من هذه البيئة التي أوجدتها بكل ما تحمله من علاقات اجتماعية وقيم ثقافية.

4. نظرية التبعية وتكريس مبدأ التخلف:

تعد نظرية التبعية امتدادا طبيعيا للفكر النقدي، وقد ظهرت كبديل لنظرية التحديث وتعني هذه النظرية أن التخلف لا يمثل الحالة الأصلية للمجتمع في العالم الثالث، بل نشأ وتطور من خلال

أساليب الخضوع للنفوذ الرأسمالي أي أنه – التخلف – نشأ تاريخيا وتطور مع التقدم في المركز الرأسمالي.

وتعرف موسوعة علم الاجتماع التبعية بأنها " مجموعة من النظريات التى ترى أن فشل دول العالم الثالث فى تحقيق مستويات ملائمة ومتواصلة من التنمية إنما يرجع إلى تبعيتها للدول الرأسمالية المتقدمة. وقد تطورت نظريات التبعية لمواجهة المزاعم المتفائلة لنظرية التحديث التى تقول أن بمقدور دول العالم الثالث أن تلحق بركب الدول المتقدمة. إذ يؤكد أصحاب نظرية التبعية أن للمجتمعات الغربية مصلحة فى الحفاظ على وضعها المتميز بالنسبة للدول النامية، وأن لديها الإمكانات المالية والتكنولوجية لتحقيق ذلك" (فرغلي،2008)

أما دوس سانتوس Dos Santos فيعرفها على أنها: " حالة يتحدد فيها مسار اقتصاديات عدد من الدول بالتطور والتوسع في اقتصاد آخر تتبع له اقتصاديات الأولى " (كعباش،2007،141)

وتذهب نظرية التبعية إلى أن العالم الثالث لا يستطيع تحقيق التنمية والخروج من دائرة التخلف طالما أنه خاضع للإمبريالية الرأسمالية، وتخلفه هو نتيجة للعلاقات الاقتصادية بين الدول المتخلفة والمتقدمة، أي أن تخلف شعوب العالم الثالث هو نتيجة التقدم الذي حققته الرأسمالية الغربية على حساب استعمار واستغلال تلك الشعوب. كما يرى أصحاب هذا الاتجاه الجديد أنه من الضروري التخلي عن الأساليب التقليدية عند تبني التكنولوجيا الحديثة، والبحث عن مداخل جديدة تمكن البلدان النامية من اكتساب التقنيات الحديثة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

إن اعتماد الدول النامية على استيراد معظم التكنولوجيا اللازمة لها، وعدم تصدير إلا الشيء القليل زاد من حدة تبعية هذه البلدان، وجعل ميزانها التكنولوجي في حالة عجز دائم يظهر في تدفق التكنولوجيا في اتجاه واحد من الدول الصناعية إلى الدول المتخلفة، وعمل على إفقارها وإبقائها في دائرة التخلف الدائمة.

من هذا المنطلق يرى أصحاب هذه النظرية أن التخلف ينجم عن التبعية الناتجة عن عوامل خارجية وداخلية لبلدان العالم الثالث. وفضلا عن ذلك يشير أنصار التبعية إلى قضية هامة هي: أن واقع التخلف في دول الأطراف هو محصلة طبيعية للتوسع والنهب الاستعماريين، والهيمنة الامبريالية المعاصرة متمثلة خصوصا في ما يعرف اليوم بالاستعمار الجديد.

ومن أنصار هذا الاتجاه الماركسي المحدث بول باران Paul Bar ، هربرت ماركيز Mercuse، وشارل بتلهايم C– Bettelheime، وسمير أمين وغيرهم.

1. بول باران Paul Baran:

يذهب باران إلى أن الدول الرأسمالية تحاول الحفاظ على اقتصاديات بلدان العالم الثالث واستمرارية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كما هي، حيث تستمر بلدان العالم الثالث في تغذية صناعة الدول المصنعة بالمواد الأولية والمواد الخام، وتعارض البلدان المتقدمة عملية التصنيع في

الدول النامية لأن ذلك يقلل من اعتماد دول العالم الثالث على الدول الصناعية في تصريف المواد الخام، مما يؤدي إلى تقليص رواج سلع الدول الصناعية في أسواق دول العالم الثالث.

ويرى بول باران أنه من الضروري تحطيم الاقتصاد الزراعي التقليدي والعمل على القضاء على الصناعات الحرفية وخلق طبقة عاملة قوية، الأمر الذي لن يتحقق إلا في ظل نظام اقتصادي اشتراكي.

ويؤكد بول باران في كتابه " الاقتصاد السياسي للنمو " (1958) بأن التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة تضر بشدة بالمصالح المسيطرة في الدول المتقدمة. لذلك فقد أكد على أن تاريخ تخلف الدول النامية لا يمكن فصله عن تاريخ تقدم الدول المتقدمة، ذلك أن تخلف الدول النامية هو نتيجة نمو وتقدم أجزاء أخرى من العالم الرأسمالي. لأن التوسع الرأسمالي في رأيه من أجل الحصول على الفائض من الخارج قد أدى إلى بروز نمط رأسمالي متخلف بدلا من بروز نمط رأسمالي متقدم. (كعباش،2007،142)

ويذهب باران إلى أن التخلف هو نتيجة للاتصال بين الهيكل الرأسمالي في الدول المتقدمة وبين الهياكل السابقة على الرأسمالية في الدول النامية. ولكن بدلا من خلق الشروط اللازمة للتنمية السريعة، فإن استنزاف الفائض بواسطة رأس المال الأجنبي يسارع في الوقت نفسه في إحداث التنمية في البلاد المتقدمة، ويسبب التخلف في البلاد التي تقع تحت سيطرة رأس المال الأجنبي.

ومن ناحية أخرى فإن التحالف بين رأس المال الأجنبي وبين الفئات المحلية المسيطرة يساعد على بقاء أساليب الإنتاج التقليدية، ومن ثم فإن المصادر التي يمكن أن توجهه للتنمية سوف تحد بشدة، كما أن تأثير تضاعف الاستثمار سوف يكون محدودا لأن السلع الرأسمالية تشترى من الخارج في إطار عملية النقل التكنولوجي، مما يؤدي إلى الركود الاقتصادي. (كعباش،2007، 143-144)

2. شارل بتلهايم C- Bettelheim:

يرى شارل بتلهايم أنه يجب استبدال تعبير " البلاد المتخلفة " بتعبير أكثر دقة هو: " البلاد المستغلة " أو" البلاد التابعة " أو " البلاد ذات الاقتصاد المشوه " مع عدم تجاهل علاقات السيطرة والاستغلال القائمة بين مختلف البلدان، وفسر بتلهايم ظاهرة التخلف في بلدان العالم الثالث وأرجع أسبابها إلى التبعية التي تعيش فيها البلدان التي تظهر على مستويين: المستوى السياسي والمستوى الاقتصادي حيث تكون التبعية الاقتصادية في الغالب ثمرة لتبعية سياسية من قبل.

وللخروج من التخلف والقضاء على التبعية حدد شارل بتلهايم مجموعة من الشروط لتنمية البلدان المتخلفة ومساعدتها على اكتساب التكنولوجيا المتقدمة وتطويعها أولها الاستقلال السياسي ثم الاستقلال الاقتصادي، ليأتي في الأخير التحول الاجتماعي. وتساعد هذه الشروط على رفع إنتاجية العمل والارتكاز على التراكم القومي، وليس على المساعدات المالية الخارجية التي يمكن في معظم الأحيان أن تؤدي إلى الإبقاء على التبعية ". (التابعي،2006، 316-318)

3. سمير أمين:

تعد كتابات سمير أمين إسهاما عربيا مرموقا في هذه المدرسة خصوصا أنه أسهم بعدد كبير من البحوث الهامة التي تناولت الدول العربية في شمال أفريقيا. ويؤسس سمير أمين تحليله للتبعية على الإضافات التفصيلية التي قدمها عن علاقة التبعية بالتبادل اللامتكافىء بين الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة وبين دول العالم الثالث، وذلك لتفسير أنماط معينة من التبادل الاقتصادي الدولي.

ويرى سمير أمين أن هناك مجموعتين متميزتين من قوانين النمو الرأسمالي إحداهما خاصة بالمركز والأخرى خاصة بالأطراف. (الربيعي،2009)

ويطرح سمير أمين في مؤلفه: " التراكم على الصعيد العالمي (1974) " فكرة أن التراكم على الصعيد العالمي يتم من خلال نقل الفائض من الدول الفقيرة إلى الدول المتقدمة. وكلما دخل نمط الإنتاج الرأسمالي في علاقة مع أنماط أخرى ما قبل الرأسمالية، تتحول تلك الأنماط الأخيرة إلى أنماط تابعة تنتج الفائض الذي يتم نقله إلى المركز الرأسمالي، ويترتب على ذلك مزيد من التخلف في التوابع خاصة في المجال التكنولوجي ومزيد من التبعية إلى المراكز. (كعباش،2007،160)

ويمثل كتاب التطور اللامتكافئ لسمير أمين إطارا تصوريا إضافيا لفهم ظاهرة التخلف وفقدان النمو والتطوير التكنولوجي في العالم النامي، إذ يؤكد من الناحية النظرية والامبيريقية على وجود علاقة عضوية بين الدول المتقدمة والدول النامية (المركز– الأطراف). وتتسم هذه العلاقة باللاتكافؤ، وهي التي تسببت في زيادة تقدم وتطور دول المركز الرأسمالية على حساب تكوين وتعميق التخلف التكنولوجي في الدول النامية التابعة.

كما يفسر سمير أمين التخلف بغياب التكنولوجيا، ويحلل أسبابه بالتعرض إلى تحليل قوانين التراكم في مركز النظام وطبيعة التراكم في محيطه، ويكشف عن آليات التبعية معتقدا أن نمط الإنتاج الرأسمالي السائد في دول المركز لا يمكن أن يتكرر ويعيد إنتاج نفسه إلا من خلال السيطرة والتوسع، وهذا ما أفضى إلى وجود وقيام نظام رأسمالي عالمي جديد.

بالإضافة إلى ما سبق طرحه من أفكار، نجد أن سمير أمين يؤكد على ضرورة الاستفادة من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية، لذلك لا بد من الاطلاع على ما توصلت إليه البلدان المتطورة في هذا المجال، واستخدام منتجات هذه الأخيرة من التكنولوجيا المتطورة في تطوير التكنولوجيا المحلية، وإدخال التحسينات اللازمة عليها، وخلق التكنولوجيا الوطنية. وهنا يجب أن لا نرفض نقل التكنولوجيا بسبب أن هذه الأخيرة قد تطورت تاريخيا داخل اقتصاديات البلدان الرأسمالية المتطورة، وإنما لأنها سوف تؤدي إلى إعادة تشكيل علاقات إنتاج رأسمالية. وهنا يذهب سمير أمين إلى أنه يستلزم على البلدان النامية الاستفادة من تلك التكنولوجيات من خلال عمليتي التطوير والتطويع.

4. جلال أمين:

لا يطرح جلال أمين تعريفا محددا للتبعية، وإنما يذكر جوهر هذا التعريف في تحديده لمنهج الدراسة. فهو يرى أننا يجب أن ننطلق في تفسير التطور الاقتصادي والسياسي والثقافي في دول العالم الثالث التي تخضع للنفوذ الأجنبي من دراستنا للتطورات التي تحدث في الدولة المسيطرة. (فدرجة الاستغلال وحلول نظام اقتصادي مفتوح محل نظام اقتصادي مغلق وإصابة النمو الاقتصادي بالشلل وتعرض ثقافة الدولة الخاضعة لتحولات مفاجئة من الاستقلال إلى التبعية كل هذا لا يمكن تفسيره بدون العودة إلى العوامل الخارجية)، فهو يؤكد دائما أن التبعية ترجع إلى سيطرة قوى خارجية هي الدول الرأسمالية في أغلب الأحيان.

ويعد جلال أمين الاقتصادي العربي الوحيد الذي تعرض للآثار الثقافية المترتبة على التبعية الاقتصادية للغرب الرأسمالي وقام بتشخيصها. إذ يرى أن التبعية والانفتاح الاقتصادي تقترن به حملة نفسية لتغيير أنماط الاستهلاك في البلدان الفقيرة بما يحقق مصالح الدول الصناعية. وأوضح ما تؤدي إليه حملات ترويج هذه الأنماط الاستهلاكية من خلق حالة من التغريب الثقافي بسبب اختلاف هذه القيم الاستهلاكية عن التراث الثقافي السائد. (الربيعي،2009)

- إن تقييم نظرية التبعية التي تبناها الماركسيون المحدثون، يبين محاولة هذه النظرية لتقديم رؤية جديدة لفهم التنمية والتخلف في العالم الثالث بصورة تختلف عن تلك النظرية الغربية التي تنظر للتنمية على أنها مجرد عملية حسابية خالية من أية نظرة تاريخية عميقة.

وتنظر هذه النظرية إلى التنمية كعملية اجتماعية تتضمن عدة متغيرات سياسية، اقتصادية اجتماعية، ثقافية وتكنولوجية، وهذا ما حاول أنصار هذه النظرية إثباته من خلال التأكيد على ضرورة التحول الاجتماعي كشرط أساسي من شروط تحقيق التنمية الشاملة، والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة من خلال نقلها واستيرادها إلى هذه البلدان.

ورغم اختلاف تفسيرات بعض منظري مدرسة التبعية، يبقى هذا المفهوم يتناول الأمور المتصلة بالتنمية والتخلف كنتاج لتوسع النظام الرأسمالي العالمي. وأن التبعية تنشئ التخلف وتكرسه، لذلك فإن النمو الذاتي هو الشرط الأساسي لكسر علاقات التبعية التي تعبر عن نتيجة حتمية لاستغلال الدول النامية من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة عن طريق آلياتها العملية من بينها الشركات متعددة الجنسيات.

وفيما يخص تحليلات سمير أمين، اتضح أنها تتميز بالتعميم المفرط عند تفسيره لأوضاع الدول الطرفية، إذ يلغي الفوارق والاختلافات الموجودة بين هذه الدول الطرفية سواء كانت هده الفوارق كمية أو نوعية. (كعباش،2007،165)

كما يمثل أساس التطور اللامتكافئ لدى سمير أمين في التطور الاقتصادي فقط، حيث يبقى تعريفا اقتصاديا خاليا من التحليلات السياسية والثقافية والعوامل الأخرى ذات التأثير المتبادل، أي أنه من خلال تركيزه على الجوانب الاقتصادية أهمل العوامل الأخرى في تحليله.

5. الخصوصية التاريخية:

أصبحت الخصوصية التاريخية في السنوات الأخيرة، كأداة للتنظير للواقع الاجتماعي في البلاد النامية محل اهتمام الدارسين، نظرا لقصور كل من نظريتي التحديث والتبعية في فهم تخلف المجتمعات ومحاولة تنميتها. وبظهور التيارات النقدية والراديكالية الحديثة، والتي كان رائدها الأول **رايت ميلز***(1916-1962) Charles Wright Mills، بدأت الدراسات تعتمد بجدية على الخصوصية التاريخية، حيث اعتبرها ميلز قاعدة للبحث الاجتماعي، وأنها نظرية تاريخية تعبر عن طبيعة المجتمع من خلال تقديمها للإطار النظري للدراسات الامبيريقية.

إن تصور ميلز للخصوصية التاريخية يتماشى مع تصور سابقيه لهذا المفهوم لأن لكل مرحلة تاريخية في نظره خصوصيتها التاريخية وظروفها وأوضاعها الاجتماعية الخاصة.

وقد دافع ميلز عن فكرة الخصوصية التاريخية في مواجهة القوانين الاجتماعية الجامدة التي تميل إلى اختزال الواقع التاريخي والبنائي. وبعبارة أخرى فإن ميلز قد طالب بدراسة الطبيعة الحقيقية للبناء الاجتماعي خلال فترات زمنية بعينها.

أما مدرسة التبعية فقد ركزت على خصوصية المجتمعات التابعة وخصوصية التطور الذي اتبعته، وذلك بالنظر إلى هذه المجتمعات نظرة تاريخية على اعتبار أن فكرة التبعية تنظر إلى خصوصية تطور المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والخصوصية التاريخية لتخلف المجتمعات النامية معا.

وعليه يمكن القول: بأن مدرسة التبعية أكدت على بعض عناصر التطور الخاص للمجتمعات النامية نتيجة خضوعها لسيطرة واستغلال الرأسمالية، وهي خبرة تاريخية لم تعرفها المجتمعات الأوروبية العربية. ولكن إغفال وتجاهل أتباع هذه المدرسة للتطورات الداخلية الخاصة التي عرفتها هذه المجتمعات النامية، وذلك بإرجاع كل التطور الداخلي إلى التطور الخارجي الرأسمالي، واقتصار هذا الأخير على عوامل اقتصادية محضة، جعلهم يركزون على تاريخ الدول الرأسمالية بصفة أكبر من تركيزهم على تاريخ الدول النامية دون إبراز عمليات تجاوز التبعية التي يمكن أن تحدث وتعطي خصوصية محددة. (كعباش،2007،192)

وقد جاءت نظرية الخصوصية التاريخية لتفند مزاعم ما ذهبت إليه نظريات التحديث التي كانت ترى بأن كل أبنية المجتمعات المختلفة ترجع إلى التباين في أنساقها القيمية، وكانت هذه الدول والمجتمعات تخضع لنفس عملية التحول. وأن الاختلاف في الأبنية الاجتماعية المختلفة، ترجعه إلى الاختلافات في درجة تباين أنساقها القيمية، وكذلك الأنساق الأخرى في المجتمع. وأساس التغير يكمن

في نشر القيم الحديثة من مركز الدول المتقدمة. بمعنى أن عملية التحول والتغير لابد أن تسير وفق المراحل التي مرت بها الدول الغربية المتقدمة. وعليه كانت نظرتهم إلى الأبنية الاجتماعية للدول النامية، على أنها تتلاءم مع نموذج مثالي تم تطويره ضمن إطار خبرة تاريخية مختلفة، متجاهلين أبسط قواعد الخصوصية التاريخية. وأن طريقة تناول قضايا العالم النامي، لا تصلح لتقديم تفسير سليم وواقعي لأنهم يتناولونها في عزلة عن ظروف نشأتها التاريخية. (كعباش،1912007)

وتبلور هذا الاتجاه في البلدان النامية في تيارين أساسيين هما: التيار الخلاق، والتيار التوفيقي.

1. التيار الخلاق:

يستعين رواد هذا التيار في البلاد النامية عند دراستهم للأوضاع الطبقية في بلادهم بالإطار المنهجي وليس النظري للماركسية. وكذلك بالمعنى الذي يحدده ماركس وأتباعه لمفهوم الخصوصية التاريخية.

وتتمثل النزعة الخلاقة لدى هؤلاء الباحثين، في أنهم يرفضون القيام بدراسة الأوضاع الطبقية في بلادهم قياسا على دراسة ماركس لهذه الأوضاع في أوروبا، ويتجهون بدلا من ذلك إلى دراستها من خلال قيامهم بـ:

1- تحديد نوعية الأساليب الإنتاجية السائدة في بلادهم.

2- صياغة المفاهيم والمصطلحات التي تعبر بصدق عن الطبيعة النوعية لهذه الأوضاع.

وبهذا نجد أن هؤلاء الرواد يهدفون إلى صياغة النظريات التي تعبر بصدق عن تاريخ التطور الاقتصادي والاجتماعي والطبقي لبلادهم وعن حاضرها المعاش. **(جاد،1993،116)**

وتمثل دراسة محمد الجوهري التي نشرت عام 1972 إشارة بدء أعمال هذا التيار في مصر بوجه عام، حيث قام بإسقاط محتوى النظرية على المجتمع المصري من خلال تمسكه بأحد المحددات المنهجية الهامة في هذه النظرية عند قيامه بتصنيف الطبقات في المجتمع المصري مع الوضع في الاعتبار خصوصية هذا المجتمع.

2. التيار التوفيقي:

يتخذ أصحاب هذا التيار من خصوصية الأوضاع التاريخية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلاد النامية شرطا امبيريقيا يبررون على أساسه مشروعية قيامهم بصياغة مفهوم دقيق للخصوصية التاريخية، ينهض على أساس التوفيق نظريا ومنهجيا بين نظريتين أو أكثر من النظريات السائدة في علم الاجتماع.

ويعد أنور عبد المالك أحد رواد هذا الاتجاه، حيث يدعو إلى صياغة نموذج نظري للخصوصية التاريخية للبلاد النامية ينهض على أساس أخذ الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المميزة لهذه البلدان كمادة جوهرية لبناء هذا النموذج. (كعباش،2007،194)

واستنادا إلى هذه الصياغة التوفيقية لمفهوم الخصوصية التاريخية، كان من الطبيعي أن يلجأ أنور عبد المالك عند دراسته للأوضاع الطبقية في البلاد النامية، ومن بينها مصر إلى استخدام المصطلحات الماركسية جنبا إلى جنب، مثل استخدام مفاهيم الطبقة، البرجوازية، مع مصطلحات وظيفية مثل القطاع التقليدي والقطاع الحديث.

ونتيجة اهتمام الدول النامية بتنمية الإحساس المتزايد لخصوصياتها الحضارية ورغبتها في إحياء هويتها، ظهر وانتشر هذا الأخير في الآونة الأخيرة من القرن العشرين متجليا في المحاولات التي تبديها شعوب هذه البلدان لاسترجاع تراثها الحضاري والثقافي كتعبير من جانبها عن رفض الهيمنة الاجتماعية والثقافية للرأسمالية العالمية. وما يجب الإشارة إليه هو أن الخصوصية لا تعني التقوقع على الذات ورفض الصلة بسير التطور البشري.

وقد طور أحمد زايد نموذجا للخصوصية التاريخية يتميز بسمات من أهمها:

- الخصوصية التاريخية لا تلتزم مسبقا بمقولات نظرية معينة، وأنها تتخذ من الواقع مصدرا لانتقاء المفاهيم التي تتلاءم معه.
- الخصوصية التاريخية تنتقي المفاهيم التي تلائم واقعا تاريخيا معينا مع أكثر من نظرية، كما أن الالتزام بمبدأ الخصوصية التاريخية يقصد به الالتزام برؤية عامة للمجتمع والتاريخ. (كعباش،2007، 193-195)

ويذهب أحمد زايد إلى أن الثقافة الحديثة هي التي أسهمت في تخلف المجتمع خاصة من الناحية التكنولوجية، ويرى أن السبب الرئيس في تحطيم وانهيار المجتمعات ليس اقتصاديا، وإنما هو التفكك الذي أصاب البيئة الثقافية للمجتمعات التي وقعت ضحية الاستعمار الغربي الرأسمالي.

لذلك، فإذا كان العالم الغربي المتقدم يتمتع بخصوصيته المميزة له من الناحية الاقتصادية والحضارية، فإن الدول النامية هي أيضا تتمتع بخصوصيتها التي تميزها عن غيرها من الدول.

ومن هذه الرؤى والاتجاهات الخاصة بمفهوم الخصوصية التاريخية نستطيع القول: بأن مفهوم الخصوصية التاريخية، يقوم على مبدأ هو أن المجتمعات تختلف من حيث أبنيتها الاجتماعية، ولكل بناء مكونات خاصة، وأن الدلالة الخاصة لهذا المفهوم، تكمن في فهم هذه المكونات وكيفية ترابطها في فترة زمنية معينة، وتفاعلاتها مع الظروف المحيطة.

إن تأكيدنا على الخصوصية التاريخية وتبنيها كمقاربة نظرية متماشية مع طبيعة الموضوع الراهن، تغني عن استعارة وتقليد مخططات ونظريات جاهزة من الخارج، وتطبيقها على مجتمعات العالم النامي. وبهذا الصدد يؤكد محمود الجوهري على أن المرحلة التي يجتازها تطورنا الاجتماعي اليوم خصوصياتها متشابهة بحكم ما بين التكوين الإنساني من تشابه، وبحكم ما يتم اليوم من ثورة في عالم الاتصال تقرب بين ما باعدت بينهم المسافات أو فجوات التطور.

فالمؤسسات الصناعية اليوم بحاجة ماسة اليوم إلى الاهتمام بخصوصيتها التاريخية والثقافية من خلال الاهتمام بطبيعة التكنولوجيا الملائمة والمتماشية مع ظروفها الصناعية، إضافة إلى الاهتمام بعلاقتها بالبيئة المحيطة بها أي المجتمع الكلي الذي يعرف عدة تحولات في ظل العولمة.

وعليه نصل إلى أن أية دراسة علمية تقتضي ضرورة الاهتمام بالجانب التاريخي، فالمجتمعات الغربية مرت بظروف تاريخية جعلتها تتبنى استراتيجيات معينة أوصلتها إلى ما هي عليه الآن، وبطبيعة الحال لن تتكرر المسألة في المجتمعات النامية نظرا لاختلاف الظروف التاريخية التي مرت بها (الاستعمار) لذا لا ينبغي أبدا إهمال الجانب التاريخي وخصوصيات المجتمعات موضوع الدراسة.

6. نقل التكنولوجيا وتفضيل مبدأ الخصوصية التاريخية:

بعد عرض أهم الإسهامات النظرية لكل من نظريتي التبعية والخصوصية التاريخية وتقييمها، تبين لنا مسألة اعتماد التصور النظري الذي يقوم على الخصوصية التاريخية، نظرا لما توفره من معطيات معتبرة سواء بالنسبة للمنطلقات النظرية في تحليل وتفسير آليات النقل التكنولوجي، أو بالنسبة لفهم واقع المجتمعات النامية بصفة عامة، والمجتمع الجزائري بصفة خاصة، إذ يشترط أن تكون التكنولوجيا المستخدمة ملائمة لظروف هذه المجتمعات، لضمان نجاح عملية التطبيق الكفء للتكنولوجيا المنقولة من جهة، وباعتبار أنه لا ينبغي إهمال الجانب التاريخي وخصوصيات المجتمعات من جهة ثانية.

إن النظريات الغربية المسقطة على مجتمعاتنا تتميز بنزعتها اللاتاريخية نظرا لإهمالها لخاصتي الزمان والمكان في محاولة الوصول لمستوى القوانين الطبيعية. ورغم محاولة مجتمعنا لمسايرة التطورات المختلفة، إلا أنه لم يحقق النتائج المرغوبة نظرا لاستخدام مناهج ونظريات مجتمعات أخرى لأن المناهج والنظريات لا تجدي نفعا في مجتمع لم ينبع منه. فكل نظام صمم لمجتمع معين وفق ثقافة معينة تختلف باختلاف المجتمعات المتباينة في تطورها الحضاري. الأمر الذي يستدعي القول أن خصوصية المجتمعات العربية بينت عدم صلاحية نماذج التنمية الغربية لمعالجة مشاكلها مما يستدعي اعادة النظر فيها.(مساك،2009)

إن الاستراتيجية التي يجب أن تسير وفقها البلدان النامية ومن بينها الجزائر، هي أن تضع في اعتبارها الأهداف التي أغفلتها النظريات الغربية كالاحتياجات الأساسية للتكنولوجيا الملائمة، تقليل التبعية، الاعتماد على الذات. لهذا فإن محاولة تبني سياسة معينة وتطبيقها على كافة بلدان العالم الثالث هي محاولة دون جدوى، إذ ينبغي مراعاة ظروف كل مجتمع وطبيعة بناءه الاجتماعي والاقتصادي، إلى جانب الخصوصية التاريخية التي يتميز بها كل مجتمع.

ويبين إسقاط مفهوم الخصوصية التاريخية على المجتمع الجزائري، أن إحدى الخصوصيات التي تميز المجتمع الجزائري ومجتمعات كثيرة من الدول النامية، هي وجود تراث ثقافي وحضاري طويل قبل أن يعرف هذا المجتمع مظاهر الثقافة الحديثة، ومن الطبيعي أن يضرب هذا التراث بجذوره

في نفس الأفراد، كما أنه من غير المتوقع أن تختفي مظاهر هذا التراث الثقافي أمام غزو الثقافات الحديثة.

إن هذا التصور النظري يستند إلى منطق الخصوصيات التاريخية، والثقافية، لفهم واقع التنمية التكنولوجية، وعرض آليات التطوير التكنولوجي داخل المؤسسات الصناعية العامة في ظل المستجدات العالمية الراهنة وما تتسم به من تحول سريع في مختلف المجالات.

7. التكنولوجيا الملائمة لخصوصية المجتمعات النامية: الحل الأنجع لتحقيق النمو الذاتي

إن قضية نقل التكنولوجيا بانعكاساتها السلبية والإيجابية قد احتلت مكانا مهما في تفكير الباحثين، وذلك قصد فهم الظاهرة، ليس على المستوى الاقتصادي فقط، وإنما على المستويات الاجتماعية والثقافية وغيرها، فالدول النامية التي كانت تبحث عن تحقيق مسار تنموي يأخذ بخصوصياتها وأبعادها الثقافية والتاريخية، أصبح من اللازم عليها اليوم اعتماد شروط، تعمل على فرض تطبيق إصلاحات عميقة في كل المجالات تتماشى والرهانات المفروضة في ظل العولمة. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال اعتماد **التكنولوجيا الملائمة**.

وتعد مسألة اختيار التكنولوجيا الملائمة إحدى الوسائل المهمة في اقتصاد التنمية باعتبار أن التنمية تتكون من عناصر ثلاثة ضرورية هي: المال، العلوم، والتكنولوجيا.

بينما يطرح البعض الآخر ضرورة استيراد الدول النامية للتكنولوجيا الأقل تقدما، باعتبارها تطرح ذاتية وخصوصية معينة لا تتوافر في مثيلتها من التكنولوجيا المتقدمة. (زحلان،1989،146)

وعلى العموم يمكن التوصل إلى أن التكنولوجيا الملائمة هي التي توضح مدى الارتباط القائم بين هذه التكنولوجيا وظروف الدول وأهدافها التنموية الشاملة من جهة، والتي تستجيب من جهة ثانية للاعتبارات الآتية:

1. الملائمة مع الظروف البيئية.
2. الملائمة الهندسية أو الفنية.
3. الملائمة الاقتصادية.
4. الملائمة الإستراتيجية. (بدران،1994،33)

إن نقل التكنولوجيا الملائمة يعتبر حافزا يدفع الدول النامية إلى مواكبة التطور التكنولوجي على الصعيد العالمي، وهذا ما يجعل الاختيار الأمثل للتكنولوجيا من طرف الدول النامية يخضع لجملة من الاعتبارات أهمها أنه ينبغي أن لا يؤدي استيراد التكنولوجيا إلى تهديم البنية الثقافية والتاريخية والبيئية القائمة في الدولة المتلقية والتي يجب المحافظة عليها وتطويرها وفق الظروف الجديدة التي تخلفها عملية النقل التكنولوجي، إضافة إلى ارتباط الاختيار التكنولوجي الملائم بمدى إسهام الأساليب التكنولوجية المستخدمة في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق التنمية الشاملة.

خاتمة:

لقد تبين على المستوى النظري أن دراسة مظاهر ونتائج عملية نقل التكنولوجيا إلى مجتمعات الدول النامية، أو تبني بالأخص أنماط تكنولوجية معينة دون غيرها له مبرراته النظرية والميدانية من قبل العديد من علماء اجتماع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن تبقى طبيعة هذه المبررات الميدانية والنظرية مرهونة بالواقع الفعلي الاجتماعي والتاريخي والثقافي والاقتصادي عموما في هذه المجتمعات ومرتبطة بضرورة أو حتمية تكنولوجية فرضتها الظروف الراهنة.

وفي ظل حتمية النقل هذه يستلزم على الدول النامية الاهتمام بخصوصيتها التاريخية والثقافية من خلال الاهتمام بطبيعة التكنولوجيا الملائمة والمتماشية مع ظروفها الصناعية، إضافة إلى الاهتمام بعلاقتها بالبيئة المحيطة بها، أي المجتمع الكلي الذي يعرف عدة تحولات في ظل العولمة.

إن نظرية الخصوصية التاريخية السابقة الذكر أنشئت في فترة زمنية سابقة، لها خصوصياتها التاريخية ولها بعدها الاستشرافي على أساس أن النظرية تدرس الحاضر وتتنبأ بالمستقبل. لذا يتعين علينا دراستها ومناقشتها استنادا إلى الخصوصية التاريخية للمجتمعات في الفترة الحالية في ظل ما يعرفه المجتمع من تحولات.

وإن عرفت النظرية بعض القصور في تفسير الواقع نتيجة عدم التوافق مع خصوصيات المؤسسات الصناعية والمجتمع الجزائري بصورة عامة، فإن هذا لا يعني بالمرة أنها غير قادرة على تفسير الواقع الراهن، بل يجب تكييفها وفق المعطيات المجتمعية الجديدة.

*** قائمة المراجع :**

- باللغة العربية:

1.إبراهيم جميل بدران: التكنولوجيا الجديدة والمستحدثة، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، مطابع الطوبجي التجارية، مصر، 1994.

2.أبو العزائم محمد جمال ماضي: الوضع الحالي للتكنولوجيات الحديثة، **أشغال ندوة** حول العلوم الإنسانية والاجتماعية والتكنولوجيا الحديثة- تونس 30-31 ماي-01جوان 2002، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، العدد: 01، تونس، 2003.

3.أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1982.

4.الأزهر العقبي: تحويل التكنولوجيا والبعد السوسيو ثقافي المفقود، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد:07، منشورات جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2005.

5.أنطوان زحلان: استيراد التقانة وتحديث التخلف في التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1989

6.جابر عوض السيد: التكنولوجيا والعلاقات الاجتماعية، دار المعارف الجامعية، مصر، 1996.

7.رابح كعباش: سوسيولوجيا التنمية، مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.

8.سهير محمد السبع وآخرون: نقل وتوطين التكنولوجيا، الطبعة الأولى، منشورات إدارة البحوث والدراسات، أبو ظبي، الإمارات المتحدة، 2000.

9.**فينان محمد الطاهر:** مشكلة نقل التكنولوجيا– دراسة لبعض الأبعاد السياسية والاجتماعية، تقديم: عز الدين فودة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1986.

10.كمال التابعي: تغريب العالم الثالث– دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، كتب عربية، مصر، 2006.

11.محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1995.

12.محمد مقداد: أثر العوامل الثقافية في نقل التكنولوجيا، مجلة الثقافة والتسيير، جامعة الجزائر، 1992.

13.نصيرة بوجمعة سعدي: عقود نقل التكنولوجيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

14.وسيلة حمداوي: إدارة الموارد البشرية، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، 2004.

15. يعقوب فهد العبيد: التنمية التكنولوجية، الطبعة الأولى، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1989.

المواقع الالكترونية:

16. فلاح خلف الربيعي: مدرسة التبعية المنهج الملائم لتفسير ظاهرة التخلف في دول العام الثالث، الحوار المتمدن، العدد: 2561 - 2009 / 2 / 18 - 09:39 أنظر الموقع الالكتروني: **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=163170**

17. هارون فرغلي: نظرية التبعية، إنسانيات، نحو علم اجتماع نقدي، منتدى دار إنسانيات للبحوث والنشر، 2008، أنظر الموقع: **http://social.subject-line.com/t29-topic**

18. أمينة مساك: علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية بين البرامج الأكاديمية والواقع الاجتماعي، مجلة دراسات اجتماعية وتربوية، العدد الرابع، جانفي 2009، منشورات مخبر: المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، جامعة محمد خيضر– بسكرة (كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية)، (غيرمرقم) أنظر الموقع الالكتروني:

http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/5440/1/5.pdf 04/10/2016.

– باللغة الأجنبية:

1- Dictionnaire EL KAME L AL KABIR, Français Arabe, 2eme édition, Youssef Redha, librairie de Liban,1997.

2- Dictionary OXFORD English- Arabic first published Parnwell- oxford university press 1980.

مدن المستقبل بين التخطيط والواقع